The General developments in the Arabian Gulf before 1971 the void policy which is caused by British withdrawal from the Arabian Gulf in 1968-1971.

Researcher Ahmed Shawky Abdul Majeed (*)
Prof. Ahmed Zakaria Al-Shalak

League of Arab States/ Arab Organization for Culture and Science - Arab Research and Studies Institute / Cairo
Historical Research and Studies Department

Abstract:

The Arab Gulf has great political strategic and economic importance, which has become an important reason for the Polarization and competition of the major powers to control it for two centuries until the Present time and among those powers is the Great Britain, which has dominated this region of the world since 1820 until its departure in 1971.

After having held with all its governors' treaties and long- term agreements to keep control of this strategic part that controls the economies of the major powers. After the British withdrawal, the united states of America had the upper hand the new power on the gulf region and controlled its destinies. After That Relations have deepened the cooperation between the USA and the counties of the gulf region, including Iran, which was dreaming of regaining its hegemony over the gulf region and its countries along the coast as these countries try to free themselves from this hegemony and stand on their feet. Iraq has an important pivotal role in the balance of power on this vital part of the world Gulf region. This study attempts to study these events and their security and political dimensions in the countries of the gulf region.

Key words : Arab Gulf, British withdrawal, American position, policy of filling the void

* Email: ahram1992@yahoo.com

التطورات العامة في الخليج العربي قبل عام ١٩٧١
سياسة ملىء الفراغ الذي أحدثه الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٦٨ – ١٩٧١.

الباحث: أحمد شوقي عبد مجيد(*) أ.د. أحمد زكريا الشلق
جامعة الدول العربية/ المنظمة العربية للثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية /القاهرة
قسم البحوث والدراسات التاريخية

المستخلص:

تتمتع منطقة الخليج العربي ، بأهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية كبيرة ، وهذا ما جعلها سبباً مهماً في استقطاب وتنافس القوى الكبرى للسيطرة عليها منذ قرنين من الزمن وحتى وقتنا الحالي ، ومن بين هذه القوى بريطانيا العظمى التي هيمنت على منطقة من العالم منذ عام ١٨٢٠ ، وحتى خروجها منها عام ١٩٧١، بعد أن ارتبطت مع جميع حكامها بمعاهدات واتفاقيات طويلة الأمد كي تبقى المتحكمة في هذا الجزء الاستراتيجي المتحكم باقتصاد الدول الكبرى ، وبعد انسحاب بريطانيا ، كان للولايات المتحدة الأمريكية اليد الطولى والقوة الجديدة التي تتحكم بمقدراتها ، حيث امتدت جذور التعاون بينها وبين دول المنطقة ومنها إيران التي كانت تحلم في أن تسترد أمجادها على الخليج ، ودوله الممتدة على سواحله، مع محاولة هذه الدول في التحرر من هذه الهيمنة والوقوف على قدميها ، وكان للعراق في هذا المجال ، دورا محوريا مهماً في موازنة القوى على هذا الجزء الحيوي من العالم ، سلط البحث الضوء على هذه التطورات وأبعادها الأمنية والسياسية على دول المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الخليج العربي ، الانسحاب البريطاني ، الموقف الأمريكي، سياسة ملء الفراغ

* Email: ahram1992@yahoo.com

المقدمة :

العلاقات السياسية بين الدول العربية في القرن العشرين، هي علاقات حديثة، نشأت بعد استقلالها، بعدما كانت محكومة بإرادة ومصالح المستعمر الذي كان مسيطرًا على مقدرات تلك البلدان، وقد كانت بريطانيا تهيمن على مجموعة من تلك البلدان العربية، وفقَ تسميات مختلفة، فمنها البلدان المحتلة والتي نالت استقلالها كالعراق ومصر، ومنها من كانت بلدان منتدبة، كفلسطين، والقسم الثالث، كانت بلدان محمية، كدول الخليج العربي، وكانت العلاقات فيما بين تلك البلاد، تمر من خلال المندوب أو المعتمد السامي، أو الحاكم السياسي البريطاني، ولا يجوز إقامة أية علاقة سياسية أو اقتصادية، مهما كانت، إلا من خلال هؤلاء، وهكذا كانت علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة، مع البلدان العربية ومنها العراق، قبل أن تتحرر، ولم يكن التبدل الذي طرأ على السياسة البريطانية قد حدث بصورة عفوية، وإنما جاء بسبب التغيير في الإستراتيجية البريطانية بمنطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٥٧، التي أصبحت تعرف بإستراتيجية شرق السويس، أي المنطقة الواقعة بين عدن غربًا وسنغافورة شرقًا، بما في ذلك الخليج العربي، ووفقا لهذه الإستراتيجية، فان بريطانيا أرادت الاحتفاظ بنفوذِها في المنطقة، عن طريق قواعد عسكرية فعّالة يمكن الانطلاق منها في أي وقت، ومن أهم هذه القواعد: عدن، وسنغافورة والبحرين.

وقد أعلنت حكومة العمال البريطانية، إعادة النظر في سياستها الدفاعية في كانون الثاني–يناير عام ١٩٦٨، عندما أعلن هارولد ويلسن Harold wilsom(١٩٦٤– ١٩٧٠) رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، أمام مجلس العموم البريطاني في ١٦ /١ / ١٩٦٨، حيث قال:"لقد قررنا الاسراع في سحب قواتنا من شرق السويس في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١، وهو يعني عمليًا انسحابنًا من الخليج العربي".

لقد رسمت إستراتيجية شرق السويس، من قبل لجنة مكلفة من مجلس العموم البريطاني، عام ١٩٥٧، بعنوان "الخليج الفارسي"، وقد صيغت على شكل مذكرة مرفوعة من قبل وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني، تتحدث عن الرؤية المستقبلية للسياسة

البريطانية في منطقة الخليج العربي ووجوب انسحاب القوات العسكرية البريطانية في المنطقة نهاية عام ١٩٧١، وحصل ذلك فيما بعد ، بانسحاب بريطانيا في العام المذكور(*).

يحاول البحث دراسة هذه التطورات في منطقة الخليج العربي وتأثيراتها الأمنية والسياسية على دولها ضمن محاور عدة وهي :

١ــ سياسة ملء الفراغ الذي أحدثه الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٦٨-١٩٧١.

٢ــ الولايات المتحدة الامريكية .وفكرة الفراغ الاستراتيجي في المنطقة .

٣ــ قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج العربي ١٩٦٨ -١٩٧١ .

٤ــ الموقف العراقي من الانسحاب البريطاني .

٥ــ الموقف الايراني من الانسحاب البريطاني .

١. سياسة ملء الفراغ الذي أحدثه الانسحاب البريطاني من الخليج ١٩٦٨-١٩٧١.

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية سياسية وإستراتيجية واقتصادية كبيرة ، وهذا ما جعلها سببًا مهمًا في استقطاب وتنافس القوى الكبرى ، للسيطرة عليها منذ قرنين من الزمن وحتى وقتنا الحالي ، ومن بين هذه القوى بريطانيا العظمى ، حيثُ عَمِلت على ترسيخ نفوذها في هذه المنطقة ، ومحاولتها إزاحة المنافسين لها، حتى تمكنَت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى(١٩١٤-١٩١٨) من الإنفراد بشؤونِها وفرض الهيمنة الكاملة عليها.

لقد أولت بريطانيا منطقة الخليج العربي اهتماما بالغًا منذ القرن الثامن عشر ، لما تتمتَّع به هذه المنطقة من أهمية اقتصادية وسياسية وعسكرية ، وهذه العوامل بمجموعها المترابط تتفاعل فيما بينها(١)، حيث عملت بريطانيا على تأمين مصالحها الاقتصادية عن طريق شركة الهند الشرقية ، التي تأسست في ١٦٠٠/١٢/٣١(٢)، وبادرت إلى مقاومة مشاريع نابليون بونابرت، للسيطرة على الخليج العربي في إطار سياسته بالاندفاع نحو القارة الهندية(٣)، وقد استمر هذا التنافس على هذه المنطقة بين بريطانيا من جهة ، وبين باقي الدول الاستعمارية المتنفذة آنذاك، من برتغاليين وهولنديين وفرس وألمان، وقد

فرضت الأولى سيطرتها وهيمنتها على المنطقة، من خلال المعاهدات التي أبرمتها مع شيوخ تلك المناطق، وتنظيمها لعدد من الحملات العسكرية، كان من أبرزها حملات ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١٩، إذ تمكنت بعد ذلك من إجبار (القواسم)، وهم القوة البحرية المتنفذة في الخليج، على توقيع معاهدة عام ١٨٢٠، والتي سميت المعاهدة العامة للسلام ، والتي مثَّلتْ حجَر الزاوية للنفوذِ البريطاني، وبداية لعقد سلسلة أخرى من المعاهدات التي استهدفت ربط المنطقة بعجلة السياسة البريطانية ، إذ عقدت معاهدة الصلح الدائم عام ١٨٥٣، وإتفاقيات عام١٨٩١-١٨٩٢، التي عُرِفت بالاتفاقيات المانعة(٤).

وقد ازدادت الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي بعد عام ١٩٠١، عندما حصل البريطاني وليم دارسي (W.Darcy)، على امتياز حق التنقيب عن النفط في إيران واحتمالات وجودهِ في إمارات الخليج العربي(٥)، وهنا برزَ منافس جديد للوجود البريطاني في الخليج وهو روسيا ، وقد استمر هذا التنافس حتى عقد الطرفان معاهدة تقسيم مناطق النفوذ في الأراضي الإيرانية فيما بينهما في ٣٠/ ١٩٠٧/٨(٦)، وواجهت بريطانيا أيضا تنافسًا كبيرًا على النفوذِ من فرنسا وألمانيا والدولة العثمانية، وإدراكًا منها لخطورة موقفها دوليًا، فقد سعت لحلِّ الخلاف مع فرنسا بتوقيع اتفاقية ١٩٠٨/٤/٨(٧)، أما بالنسبة لخطرِ النشاط العثماني في الخليج العربي ، فقد تمثَّل بالحملة التي قام بها والي العراق مدحت باشا(١٨٦٩-١٨٧١) على منطقة الإحساء والتقارب العثماني الألماني الذي أخذ بالازدياد بعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨، إذ قامت بريطانيا على أثره بتوقيع اتفاق مع الجانب العثماني في لندن، يسمح بحلِّ المشاكل العالقة بينهما وذلك عام ١٩١٣، ولم يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ لنشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤(٨).

أما التحدي الألماني، فقد كان من أخطر التحديات التي واجهتها بريطانيا في إحكام سيطرتها وبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي، فقد نشطت ألمانيا كقوةٍ فاعلة في المنطقة على المسرح الدولي بشكل عام، ودخلت مع بريطانيا في مفاوضات لحل المشاكل القائمة بينهما، ولكن بدء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، كان مناسبةً لإنهاء تلك

المنافسة، وأصبحت بريطانيا صاحبة النفوذ الأول في منطقة الخليج العربي، وهي التي تتحكم في جميع إماراتهِ[٩].

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، واجهت بريطانيا منافسًا جديدًا لها في الخليج العربي، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، لما لها من امتيازات كانت قد حصُلَت عليها منذ عام ١٨٣٣، مع سلطان مسقط، كما أن حصول شركات النفط الأمريكية على أكثر من ٧٥% من أسهم شركة النفط التركية التي كان يسيطر عليها البريطانيون، إثر مباحثات مطولة جرت فيما بينهم، كان من شأنه أن يجعل لأمريكا موطئ قدم لها في الخليج العربي ومشيخات الساحل العماني على وجه التحديد[١٠]، وعلى الرغم من المنافسة الدولية هذه، فقد تركز النفوذ البريطاني في منطقة الخليج بشكلٍ أكبر، بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، إذ إنها لم تتنازلْ عن سيطرتها التامة على هذه المنطقة، وقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بتلك السيطرة، مقابل اعتراف بريطانيا بالدور الرئيسي الذي تلعبه أمريكا في السعودية بعد إقرارها بنتائج اجتماعات الرئيس الامريكي ثيودور روزفلت(Theodore Roosevelt) ١٩٠١-١٩٠٩مع مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز آل سعود ١٨٧٦-١٩٥٣على متن المدمرة الأمريكية كوينزي(Quincy) ، في خليج السويس بتاريخ ١٢-١٤/ ٢/١٩٤٥، كما جرى إقرار اتفاق بريطاني أمريكي في واشنطن عام ١٩٤٧ حول توزيع جديد للمصالح النفطية في الجزيرة العربية والخليج العربي[١١].

أجرى البريطانيون بعد الحرب العالمية الثانية، بعض التغييرات الإدارية في الخليج العربي، إذ نقلوا مقرهم من بوشهر الإيرانية، إلى البحرين، مما يدل على تحَول الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، وأصبح المقر المذكور يُدار من قبل وزارة الخارجية البريطانية، بعد أن كان تابعًا إلى نائب الملك في الهند، وحصل هذا التغيير في نيسان/١٩٤٧، والسبب يعود إلى استقلال الهند وباكستان[١٢]، أما بالنسبة لمشيخات الساحل العماني، فلم يكن لبريطانيا مقيمية فيها، وإنما كانت تُدار من قبل وكيل سياسي بريطاني منذ نيسان ١٩٥٣، وكان هذا

يتمتع بكافةِ الصلاحيات التي تختص بشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية لتلك المشيخات، بينما كان الحكام يتمتعون باستقلال شكلي ويتلقون التعليمات من الوكلاء السياسيين مباشرة. وفي عام ١٩٥٠، ساعد البريطانيون على إنشاء قوة عسكرية لحفظ الأمن في مشيخات الساحل العماني، عُرفت بأسم ليفي عمان(Oman Levies)، وسُميت فيما بعد كشافة ساحل عُمان، وعُهد لهذه القوة أن تقوم على حفظ الأمن والنظام داخل المشيخات، وكان يقودها ضباط بريطانيون وأردنيون ومركز هذه القوة في إمارة الشارقة[١٣].

وعلى الرغم من وضوح السيطرة البريطانية على إمارات الخليج في الأمن والدفاع والعلاقات الخارجية، فقد بدأ مركزها يتزعزع نتيجة التطورات العديدة التي أضَرَّت بمصالحها في المنطقة، ومنها؛فقدانها لأهم حليفٍ لها بعد سقوط الملكية في العراق، وحصول الكويت على استقلالها عام ١٩٦١، والذي زاد الطين بلَّه، فشل البريطانيين في الصمود أمام الحركات التحررية في جنوب الجزيرة العربية، فانسحبوا من عدن عام ١٩٦٧[١٤]، وإزاء ذلك، فقد وجدت بريطانيا نفسها تؤدي دور شركة الحراسة للمنشآت النفطية الأمريكية، بعد أن خسرت الكثير من استثماراتها النفطية، وزيادة على ذلك؛ الاضطرابات الداخلية في بريطانيا التي أثرت على الاقتصاد البريطاني[١٥]،كما إنها فشلت في أن تجبر حكام الخليج العربي إلى التوقيع والاشتراك في حلف بغداد عام ١٩٥٥، وفشلها أيضا في إخماد جذوة التوتر الذي حصل بينها وبين السعودية بسبب تطورات مشكلة البريمي[*] ، بين السعودية وإمارة أبو ظبي وسلطنة عُمان[١٦]، والفشل الذريع الذي منيت به مكانتها،على أثر تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وهنا بدأت بالتخّلي تدريجيًا، عن مكانتها والتنازل عن مركزها التقليدي في الخليج، بالتفاهم مع الولايات المتحدة الأميركية التي حاولت بدورها أن ترتبط بأحلاف عسكرية في المنطقة[١٧] من خلال مبدأ آيزنهاور (D.Eisenhower)[*] ، وتطبيق هذا المبدأ على منطقة الخليج العربي[١٨].

كما أن هناك مجموعة من العوامل التي أجبرت بريطانيا على الانسحاب من منطقة الخليج أو شرق السويس، يتمثل في وجود خطر يهدد مصالحها، والمتمثل بتنامي القومية العربية وزحف تيارها إلى المنطقة، إذ إنها لم تعد قادرة على عزل منطقة الخليج عن العالم العربي، لنضوج الوعي القومي نتيجة للأحداث والثورات العربية التي قامت في ١٩٥٢/٧/٢٣ في مصر، وثورة ١٩٥٨/٧/١٤، في العراق وقيام الوحدة المصرية – السورية في ١٩٥٨–١٩٦١[١٩]، كما أن التكلفة الاقتصادية الباهضة التي كانت تتكبدها بريطانيا، واقتصادها الهش الذي كانت تعاني منه آنذاك، جرّاء تمويل جيوشها خارج المملكة، وارتفاع مديونية البلاد، وقيام الاضطرابات العمالية التي قادها حزب العمال، ومواجهة خطر الحرب الأهلية في آيرلنده، كل تلك العوامل سارعت في أن تتخذ قرارًا بانسحابها من المنطقة عام ١٩٦٨–١٩٧١[٢٠].

٢ــ الولايات المتحدة الأميركية وفكرة الفراغ الإستراتيجي في المنطقة..

لقد نتج عن إعلان بريطانيا عام ١٩٦٨، بالانسحاب من منطقة شرق السويس، عدم ترحيب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[٢١]، التي اعتمدت بشكلٍ كلي على التواجد البريطاني في المنطقة، كشريك إستراتيجي في مواجهة الإتحاد السوفييتي، ومحاولة تمددهِ في المنطقة العربية الواقعة من قناة السويس حتى جزيرة ملقا، وعدم الترحيب الأمريكي هذا والقلق الذي صاحبه، يمكن تفسيرهُ لأسبابٍ كان أهمها:

١. انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق أخرى من العالم، حيث كانت اهتمامات الرئيس جونسون يتمركز على الأحداث التي تجري في الهند الصينية [٢٢].
٢. إعلان الانسحاب هذا، جاء في وقتٍ يعتبر من أسوأ مامرَّت به القوات الأمريكية التي كانت عالقة في فيتنام وجنوب شرق آسيا[٢٣].

وعلى كل حال، فقد كانت فترة الأربع سنوات الباقية على تنفيذ هذا الانسحاب ، كفيلة بأن تقوم أمريكا بترتيب أوضاعها بما يتناسب والدور الذي ينتظرُها في هذه المنطقة من العالم، لاسيَّما وإنها كانت على علمٍ مسبق وقبلَ هذا التاريخ بالانسحاب ، ولكنّها كانت

تحاول الحصول من بريطانيا على وعدٍ بالبقاء مدة أطول ، لاسيَّما وأن الأخيرة كانت ترعى المصالح الأمريكية والغربية في الخليج دون أن تكبِّدها أي جنود أو نفقات ، مقارنةً بما تنفقهُ هي على رعاية تلك المصالح(٢٤).

كان على الولايات المتحدة الأميركية أن تتخذَ إجراءاتٍ وسياسات سريعة لملأ الفراغ الامني الذي سينشأ عن الانسحاب البريطاني من الخليج ، لأن المحافظة على أمن هذه المنطقة يعني لأمريكا أمن النفط وخطوط إمداداتهِ التي تمثّل عصب الحياة للدول الغربية ككل ، إذا ما علمنا إن قرار الانسحاب قد تزامنَ مع احتمالات نضوب الاحتياطي النفطي الأمريكي واستنزافه السريع ، واعتمادها على نفط الشرق الأوسط ، إلى جانب التطورات التي طرأَتْ على الساحةِ الدولية عقِبَ حرب عام ١٩٦٧(٢٥)، لهذا كلِّهِ فقد حَرِصَتْ الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق مبدأ الدعامة المزدوجة في المنطقة ، وهو يتلخص بالاعتماد على دولتين غنيتين في المنطقة هما إيران والسعودية ، وهما بالتالي صديقتان لأمريكا ومستعدتان للقيامِ بأدوارٍ واسعة في الدفاع الإقليمي جاء ذلك من خلال دراسة قام بإعدادها مجلس الأمن القومي ويوجين روستو(*) Eugen Rostow ، وركَّزَتْ على دور هاتين الدولتين، وجعلت من إيران كدعامة أولى في عملية ملء الفراغ في المنطقة. وعرفت هذه السياسة فيما بعد بمبدأ نيكسون(٢٦).

ومما زاد الأمر تعقيدًا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، هو قيام الإتحاد السوفييتي في آذار ١٩٦٨، بنشرِ أسطوله في المحيط الهندي بعد إعلان بريطانيا قرار انسحابها ، مع النتائج التي تمخضَت عنها حرب فيتنام ، جعلت الرئيس جونسون ، يوافق على مقترح مجلس الأمن وروستو(٢٧)، معتقِدًا أن باستطاعة إيران أولًا والسعودية ثانيًا ، في أن تقوما بالدور الذي كانت تلعبهُ بريطانيا في المنطقة ، وعلى إثر ذلك ، قامت الولايات المتحدة الأميركية بالموافقة على طلبات هاتين الدولتين ممثلة بشاه إيران(٢٨)، بطلباتهم من السلاح وشراء المعدات العسكرية الأمريكية ، وبذلك كانت هاتان الدولتان ضمن الأسس التي قامت عليها الدعامة المزدوجة ، وقد استغلت إيران هذا المبدأ ، في أن تجهّز نفسها بالسلاح

والمعدات الأميركية وتصبح ترسانتها العسكرية هي المسيطرة على مجريات الأحداث في منطقة الخليج العربي[٢٩].

وقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في حساباتهما والإستراتيجية أن الخطر القادم من مصر الناصرية ، وتأثير القومية العربية ، التي كان الرئيس عبد الناصر يتزعَّم قيادتها في المنطقة ، إضافة إلى الدور العراقي المؤثر على مجريات الأحداث ، بعد أن وعد الإتحاد السوفييتي كلاً من مصر والعراق بتجهيزهما بطائرات (MIG-21) المتطورة ، لذلك طلب شاه إيران من أمريكا أن تقوم بتجهيزه بطائرات (F-16) الذي راودَهُ القلق في أن تأخذ أحدى هاتين الدولتين مكانه في سد الفراغ ، الذي تُحدِثّهُ بريطانيا بعد انسحابها من الخليج ، وكان لأمريكا الدور الرئيس في تحديد كوامن الخطر على مصالحِها ، وعلى هذا الأساس ، قامت بتوجيه إيران في "أن تحتفظ بقوة دفاعية قوية على حدودها الغربية حتى لا تكون هدفًا للجمهورية العربية المتحدة أو العراق الراديكالي أو أي دولة عربية أخرى تكون لديها نفس المطامع" وهذا ما جاء به ، بيان صادر عن لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي عام ١٩٦٨. [٣٠]

٣ــ قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج العربي١٩٦٨-١٩٧١:

كان لاستقلال الهند وباكستان ، وخروجها من السيطرة البريطانية بعد عام ١٩٤٧، الأثر الكبير في أن تفكر الأخيرة بعدم الاحتفاظ بنفوذها في منطقة الخليج العربي ، غير أن التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة ، ومنها اكتشاف النفط بكميات كبيرة، جعلها تتشبَث بالبقاء بناءً على طلب وزارة الدفاع البريطانية ، التي طالبت الحكومة بضرورة الالتزام بمسؤولياتها في الدفاع عن الدول المنتجة للنفط ، وتقديم المساعدات العسكرية لها، على اعتبار إنها ذات أهمية إستراتيجية لبريطانيا[٣١]، إلى جانب ذلك ، فقد كان الوجود البريطاني ينمو بازدياد ملحوظ منذ عام ١٩٥٦، وأخذ بالتوسع في قواعده البحرية والجوية في عدن والبحرين والشارقة ، وهذا ناتج تصفية قاعدة قناة السويس ، وهو بدوره يعتبر قوة رادعة موجَّهة ضد التيار والحركات القومية التي أخذت بالنمو في المنطقة

العربية[٣٢]، والاضطرابات التي قد تحدث ضد هذا الوجود ، إلا أن مسألة القواعد العسكرية في الخليج ، كانت تثير خلافًا حادًا داخل حزب العمال البريطاني ، أثناء وجوده في الحكم، ففي عام ١٩٦٦، قدَم (٥٤) نائبًا اقتراحا إلى رئيس الوزراء البريطاني ، هارولد ويلسون(H.Wilson) يطلب منه تصفية القواعد العسكرية في منطقة شرق السويس[*]، في موعد أقصاه عام ١٩٧١، إضافة إلى ذلك، فقد قدمت وزارة الدفاع البريطانية ، مذكرة في عام ١٩٦٧، تضمنت تخفيض القواعد العسكرية في منطقة شرق السويس [٣٣]، وهنا وجدت الحكومة أن وجودها العسكري أصبح لا مبرر له ، ولابد لها من أن تعالج أوضاعها في المنطقة على أساس التفاهم بينها وبين حكام المنطقة بإحلال معاهدات صداقة وتعاون طويلة الأمد بدلًا من السيطرة العسكرية[٣٤].

إن هذا التغيير في الموقف البريطاني، بخصوص تقليص القواعد العسكرية ، كان له أسباب مهمة منها:

١. التصدع الذي أصاب مكانة بريطانيا العظمى بعد جلاء قواتها من مصر عام ١٩٥٤، وفشلها في العدوان الثلاثي الذي اشتركت فيه ضد مصر عام ١٩٥٦[٣٥].
٢. حدوث الثورات في الدول العربية التي كانت خاضعة لنفوذها ، كما حصل في مصر عام ١٩٥٢، وفي العراق عام ١٩٥٨.
٣. الصدامات العنيفة التي حصلت بين قواتها وبين الحركات التحررية[٣٦] في عدن والجنوب العربي على يد الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل[*]، في تشرين الثاني عام ١٩٦٧.

أما العوامل التي دعت بريطانيا إلى إعلان انسحابها من الخليج العربي فهي:

١. السياسة العامة لحزب العمال البريطاني ، وهي التخفيف من النفقات العسكرية [٣٧].
٢. معارضة الرأي العام البريطاني ، في تحمّل عبء الدفاع عن المصالح النفطية في منطقة الخليج العربي ، في الوقت الذي أصبحت فيه هذه المصالح غير مقصورة على

بريطانيا فقط ، وإنما أصبحت تدخل في اهتمامات دول أخرى، كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان(٣٨).

٣. كما أن الشركات البريطانية قد قلَ اهتمامها بالوجود العسكري البريطاني ، لإثارته حساسية لدى شعوب المنطقة ، وإدراكها من أن التواجد العسكري لا يحمي امتيازاتها النفطية بقدر تعديل عقودها وتحسين أوضاع العمال فيها ، إذ أن ذلك يعتبر هو الضمانة الحقيقية لبقاء تلك المصالح والمحافظة عليها(٣٩).

٤. أدركت بريطانيا بأن وجودها العسكري في المنطقة أصبح لا قيمة له ، إزاء تطور الأسلحة العسكرية ، وإن الإستراتيجية الحربية قد تغيرت بعد ظهور القوة النووية وحاملات الطائرات والأسلحة الحديثة بعيدة المدى.

٥. انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني وتردي الأوضاع الاقتصادية داخل بريطانيا ، مع ارتفاع ديونها الخارجية ، وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بنسب عالية ، مما انعكس على التعليم وإخفاق الحكومة في رفع مستواه وتحسين مستوى المدارس في بريطانيا(٤٠).

٦. دخول بريطانيا السوق الأوربية المشتركة ، الأمر الذي يتطلب منها تخفيض قواتها العسكرية في الخليج العربي ، كي يساعدها ذلك من تركيز جهدها العسكري في نطاق حلف شمال الأطلسي(NATO) والاتجاه نحو القارة الأوربية(٤١).

ولعل من الضروري والإشارة إلى أن هذه العوامل مجتمعة ، هي التي دفعت حكومة حزب العمال البريطاني إلى أن تعلن في ١٩٦٨/١/١٦، عزمها على الانسحاب من الخليج العربي في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧١، وقد تضمن هذا الإعلان إنهاء جميع الالتزامات الدفاعية والعسكرية التي كانت تقع على عاتق بريطانيا تجاه دول وإمارات المنطقة ، وقد حرصت بريطانيا على أن تبرر انسحابها من أنها لا تستطيع الحفاظ على الاستقرار في المنطقة وعلى تدفق النفط عن طريق الوجود العسكري ، وإنما يجب أن يتم ذلك عن طريق تفاهم دول المنطقة معها على ذلك(٤٢).

وفي هذا السياق، أعدت وزارة الخارجية البريطانية، تقريرًا مفصلًا في عامي ١٩٦٨و١٩٦٩ عن الموقف في منطقة الخليج العربي، أشار إلى أن إهتمام بريطانيا الأساسي، هو عدم حدوث أية تطورات أو اضطرابات، قد تعرقل انسحابها العسكري، وإنها معنية بترتيبات تكفل لها الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة[٤٣]، وعلى الفور شرَعت الحكومة البريطانية في التحرك على مستوى دول ومشيخات الخليج العربي، فقام وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية جورنوي روبرتس(J.Robertes) بزيارة المنطقة في كانون الثاني ١٩٦٨، شملت كلًا من السعودية والكويت ومشيخات الساحل العماني بالإضافة إلى إيران[٤٤]، وكان الهدف من هذه الزيارة هو ترتيب قيام منظمة دفاع مشترك بين إيران ودول الخليج العربي، للدفاع عن المنطقة بعد رحيل القوات البريطانية عنها، إذ أنها كانت تعتبر إن القوتين الرئيسيتين في الخليج العربي هما إيران والسعودية[٤٥]، ومن الممكن الاعتماد عليهما في تأمين الاستقرار في المنطقة، لذلك حرصت على إحداث تقارب بينهما، وبناءً عليه فقد زار شاه إيران محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) السعودية في لفترة ٩-١٩٦٨/١١/١٤، وقد تم خلال تلك الزيارة توقيع اتفاقيات تعاون أمني استهدفت الحفاظ على أمن واستقرار الخليج بعد انسحاب بريطانيا منه.

ولكن هذه الاتفاقيات، لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي لمعارضة أغلب دول المنطقة لفكرة قيام منظمة دفاع مشترك مع إيران ولانعدام الثقة بينهما نتيجة لسياساتها التوسعية في الخليج العربي وإدعاءاتها بالسيادة على البحرين، منذ القرن الثامن عشر[٤٦]، ولذا فإن شاه إيران أعلن عند زيارته للهند في ١٩٦٩/١/٤، أن إيران ستسحب إدعاءاتها الإقليمية بالسيادة على البحرين وأعلن نزوله عند رغبة الشعب البحريني في الحصول على استقلاله، إذا حصلت الموافقة على ذلك دوليًا[٤٧]، وفعلا فقد تم للبحرين ما أرادت ، إذ أنها حصلت على استقلالها عام ١٩٧١ /٨/١٤، وتمت تسوية الخلافات بينها وبين إيران التي دامت ما يقارب ١٥٠ عام[٤٨].

٤. الموقف العراقي من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي:

لقد جاء الاهتمام العراقي بالشأن الخليجي في وقت مبكر، نظرًا للأهمية الإستراتيجية التي كان يشكلها هذا الممر المائي للعراق، فبعد إعلان الانسحاب البريطاني عام ١٩٦٨، حاول العراق التحرك باتجاه الدول المجاورة وعلى الأخص إيران وذلك لمواجهة التطورات التي قد تحدث من إيران جراء هذا الانسحاب، ومحاولتها ملء الفراغ العسكري في المنطقة، وللعراق مشاكل مستمرة وكثيرة مع هذا الجار، الذي تمتد حدوده ليوازي حدود العراق ودول الخليج العربي بالكامل، لذلك كان لابد من أن يتجاوز العراق كل خلافاته العالقة مع إيران، ويبدأ صفحة جديدة من التفاهم المبني على حسن الجوار واحترام سيادة البلدان بمقتضى القوانين الدولية، وبالفعل فقد قام رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى بزيارة رسمية إلى إيران بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٤، والتقى وزير خارجيتها، وتناول الطرفان العلاقات السياسية الاقتصادية وتدارسا المواقف الإقليمية بعد الانسحاب البريطاني، وتمت دراسة جميع المسائل المختلف عليها بين البلدين، غير أن تطور الأحداث في العراق، وسقوط حكومة عبد الرحمن عارف١٩٦٦-١٩٦٨، على أثر التغير السياسي في ١٩٦٨/٧/١٧، وتولي الرئيس أحمد حسن البكر ١٩٦٨ -١٩٧٩وحزب البعث العربي الاشتراكي لمقاليد السلطة في العراق، حال دون التوصل إلى إتفاق يرضي الطرفين حول المسائل المذكورة(٤٩).

ومنذ بداية عام ١٩٦٩، ركَز العراق على حل المشكلات التي تواجهه، وتواجه دول منطقة الخليج والمتعلقة مع إيران حصرًا، كونه مصدر القلق المشترك بينهما، وبناءً عليه، فقد قام حردان التكريتي، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع في حكومة أحمد حسن البكر، بزيارة إلى بعض دول الخليج ومنها إمارة أبوظبي، والتقى بالشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وبحث سبل التعاون بين العراق والإمارات وقد صرَح التكريتي(٥٠) " إننا سنقف إلى جانب إخواننا في إمارات الخليج فيما يحتاجونه، من إسناد ودعم سياسي، وتقديم المساعدات والخبرات الفنية والعلمية في المجالات الاقتصادية والثقافية والصحية، كما وأن الجامعات

العراقية مفتوحة أمام جميع إخواننا في الخليج العربي لمواصلة التحصيل الدراسي"، كما قال المبعوث العراقي " بأن العراق سيعمد إلى تقديم الدعم السياسي والعسكري إلى إمارات الخليج العربي بعد انسحاب القوات البريطانية منها "[٥١].

وردًا على المشروع البريطاني الإيراني في إنشاء منظمة دفاع مشترك بين إيران ودول الخليج العربي، والذي صرَّح به وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية "جورنوي روبرتس" عام ١٩٦٨، في زيارته التي شملت كلاً من السعودية والكويت وإمارات الخليج الأخرى وإيران، للدفاع عن المنطقة بعد رحيل القوات البريطانية منها[٥٢]، والذي لم يلقَ تجاوبًا من قبل دول المنطقة، دعا الرئيس العراقي أحمد حسن البكر في تموز/يوليو عام ١٩٧٠، إلى إنشاء حلف دفاعي تشترك فيه الدول العربية في الخليج مع العراق لسد الفراغ العسكري الذي يحدثه الانسحاب البريطاني من الخليج في نهاية عام ١٩٧١، وأوضح الرئيس العراقي، بأن خطته لهذا التحالف بما يلي "" إن الشعب العربي سيناضل من أجل تصفية أي وجود أجنبي في المنطقة، وسيواصل عراق الثورة، دعم هذا النضال العادل بكل ما لديه من إمكانيات ووسائل ""، ولم يستبعد الرئيس العراقي مشاركة الدول العربية الأخرى في تحمل تلك المسؤولية، فذهب يقول، "" إن على الأقطار العربية أن تتحمل مسؤولياتها في هذا المجال، لأن الأخطار المحدقة بمنطقة الخليج العربي سواء من الشمال أو الجنوب هي أخطار محدقة بكل الأمة العربية""[٥٣].

ولكن دعوة الرئيس البكر، قد قوبلت بالرفض القاطع من قبل الكويت، مبررة ذلك بقولها، إن جميع الأقطار العربية المطلة على الخليج، هي أعضاء في جامعة الدول العربية، وجميعها وقعت على اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وفيها ما يكفي لتضافر جميع الجهات العربية، ضد أي عدوان يتهدد دولة الإمارات العربية المتحدة[٥٤]، وقد عارضت إيران أيضا فكرة إقامة حلف دفاعي عربي يتزعمه العراق أو يشترك فيه، وأعلنت على لسان المتحدث باسم وزارة خارجيتها[٥٥] "هل يحق للعراق الذي لا يبلغ طول سواحله على

الخليج العربي، أكثر من أربعين كيلو مترًا تجاه إيران التي يبلغ طول سواحلها على الخليج العربي ما يزيد على (٣٤٩٠) كيلو متر، من استبعادها عن السياسة الجديدة للخليج".

٥. الموقف الإيراني من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي.

لقد كان لإعلان رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسن (Harold Wilson)، في ١٩٦٨/١/١٧، بنيّة بريطانيا سحب قواتها من مناطق الشرق الأقصى وشرق السويس والخليج العربي[٥٦]، الأثر البالغ في توجهات إيران وسياستها الخارجية عامة، وسياستها تجاه منطقة الخليج العربي بشكل خاص، فقد تطَّلب هذا الانسحاب، وضع ستراتيجيات جديدة للتعامل مع الموقف الجديد، والتعامل مع القوى الكبرى (الإتحاد السوفييتي، بريطانيا، أمريكا)، ودول الخليج، ضمن هذا السياق، فإن إيران قد أشعرت الإتحاد السوفييتي، بأنها تعارض أي قوة خارجية تملأ الفراغ الناشئ عند الانسحاب البريطاني، حتى وإن كان السوفييت أنفسهم، ومن جهة ثانية، فقد دعت بريطانيا لإجراء مفاوضات حول هذا الموضوع[٥٧].

إن السياسة الإيرانية، تجاه الانسحاب البريطاني من المنطقة، والمتعلق بالاتحاد السوفييتي تشعرها بالقلق، من تنامي القوة البحرية السوفييتية في المحيط الهندي والبحر العربي، والقوة البرية السوفييتية التي تحاذي الحدود الإيرانية الواسعة من الشمال التي كانت البحرية الإيرانية تراقبها باستمرار[٥٨]، ومما أثار القلق الإيراني أيضًا، ظهور الأسطول السوفييتي ست مرات في الخليج العربي منذ عام١٩٦٨، حينما أعلنت بريطانيا قرارها بالانسحاب ، إذ كانت السفن الروسية تقوم بزيارة إلى القاعدة البحرية العراقية في أم قصر، وفي أكثر من مناسبة[٥٩]، وقد ذكرَت مصادر أخرى، بحصول زيارتين للسفن السوفييتية في عام١٩٦٩، وترافقت هذه الزيارات، مع المفاوضات السوفييتية–العراقية، حول امتيازات النفط حتى وصلت عام ١٩٧١، إلى إحدى عشرة زيارة، مما جعل إيران وأمريكا وبريطانيا جميعًا يشعرون بالقلق من تلك الزيارات، التي شكلت إنذارًا مهمًا للحكومة الإيرانية، والدول الكبرى، ودليلًا واقعيًا على الدعم السوفييتي للعراق، وفي هذا

الصدد، حذر الرئيس الأمريكي، ريتشارد نيكسون(R.Nixon)، من أن الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، سيتركه لقمة سائغة بيد السوفييت، وأكد بأنهم بدأوا يزجون بقواهم البحرية في المنطقة بعد شهرين من إعلان بريطانيا عن نيتها بالانسحاب عام١٩٦٨، وبأن البحرية السوفييتية تواصل نشاطها في المحيط الهندي منذ آذار ١٩٦٨[٦٠].

وبالفعل فقد وصل وزير خارجية بريطانيا، غورنوي روبرتس(Roberts Goronwy)، إلى إيران في ١٩٦٧/١١/٩، وبدأت المفاوضات بين الجانبين، والتي تمخضت عن إصدار بيان عنها يبين مدى العلاقة القوية بينهما، واتفاق الجانبين في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة، وتأييد الوزير البريطاني، عن دعمه لوجهة النظر التي تقول بأن مستقبل الخليج العربي واستقراره ، يعتمد على تعاون دوله، وبالتحديد التعاون بين كل من(العراق، وإيران، والكويت، والعربية السعودية) بعد انسحاب بريطانيا[٦١].

كما قام وزير الخارجية الأمريكي دين راسك(Dean Rask)، ١٩٦١ -١٩٦٩ بزيارة أخرى إلى طهران، في ١٩٦٧/١/٨، وقدم مقترحًا لعقد اتفاقية تتضمن تشكيل قوة دفاعية مشتركة، بين دول المنطقة، إلا أن وزارة الخارجية الإيرانية، نفت وجود مثل هذا المقترح، وأكدت على أن الوزير البريطاني قد عقد إتفاقيات للتعاون المشترك، وإن إيران تعمل على ترغيب دول المنطقة المشار إليها، في عقد اتفاقية إقليمية[٦٢]، وهي تعتقد إنها ستكون القوة الراجحة في هذه الاتفاقيات، فعمدت إلى تعزيز بناءها العسكري، ليصبح واحدًا من أكثر الضمانات، ليس لأمنها فقط، وإنما لبقية الدول الخليجية، وعليه فقد توافقت السياسة الإيرانية في الخليج العربي، مع سياستها الأمنية في بناء خط دفاعي قوي من جانبها فقط، وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، لتصبح هي القوة المعول عليها في المنطقة ككل، وعلى هذا الأساس، فقد عبر رئيس الوزراء الإيراني، أمير عباس هويدا، في ١٩٦٨/١/٢٧، عن السياسة الجديدة لبلاده، مؤكدًا إنها القوة الأعظم في المنطقة، وعليه فهي تهتم باستقرار وأمن الخليج العربي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإن إيران مستعدة للتعاون مع الدول الساحلية على الخليج، وأكد على عدم شمول القوى غير الخليجية بهذا التعاون[٦٣]، وأكد

على أن إيران تعمل على حماية مصالحها بكل قوتها ولن تعطي المجال للقوى الخارجية بالتدخل في المنطقة، وهو يعني بذلك الاتحاد السوفييتي، الذي أصبح له موطئ قدم في المنطقة، من خلال إقامته للعلاقات مع دول المنطقة ومنها العراق(٦٤).

كما رفض شاه إيران محمد رضا بهلوي، التحالفات الإقليمية التي تجري بمعزل عن إيران، ومنها التحركات السعودية الكويتية عام١٩٦٨، والتي أكدت على دعم الإمارات في مشروع الإتحاد ودعوتهما(السعودية والكويت) لإيران وبالطرق السلمية في أن تتخلى عن إدعاءاتها بالبحرين، وإلى قيام قوة عربية لحفظ الاستقرار في المنطقة، وقد فسرت إيران هذه التحالفات بأنها موقف عدائي تجاه مصالحها، واتهمت كلا الدولتين بالتعاون مع بريطانيا، لممارسة الأنشطة في الخليج العربي، وقد نتج عن ذلك تراجع في مستوى العلاقة بينها وبين تلك الدولتين(٦٥).

ولكن إيران، وعلى الرغم من تراجع العلاقة بينها وبين السعودية، فقد حرصت على أن تمد جسور تلك العلاقة من جديد، لمعرفتها التامة بأن المملكة هي أكبر الدول في المنطقة، بشريًا واقتصاديا، لذلك قام شاه إيران بزيارة للسعودية والكويت، في ١٥-١٩ /١١/ ١٩٦٨، وأكد خلال الزيارة عدم القلق تجاه قضية البحرين، لكسب موقف السعودية، وانه قد جاء ليناقش المصالح الأمنية العليا، والظروف الدولية المحيطة بالمنطقة، ومنها تزايد الأنشطة البحرية للإتحاد السوفييتي في العراق والمحيط الهندي والبحر العربي، وضرورة الحد من الخلافات بين إيران والسعودية قبل الانسحاب البريطاني من الخليج(٦٦)، وعقد الشاه اتفاقات مع المملكة تلخصت، بإنهاء النزاع القائم حول قضية الجرف القاري، والأهم من ذلك الاتفاق على تسمية الجزر المتنازع عليها بالفارسية من قبل إيران، وبالعربية من قبل السعودية، وجاءت تلك السياسة تمهيدًا لما كانت تبيته السياسة الإيرانية لمستقبل تلك الجزر بعد الانسحاب البريطاني، كما ناقش الجانبان، مشكلة البحرين والبريمي، وحل الخلافات حولهما، وعدم القيام بأي عمل من كلا الجانبين في منطقة الخليج

العربي، يمكن أن يضر بمصالح الآخر، وعلى أن يعملا سويًا لمنع القوى الثورية من التأثير والدخول في المنطقة(٦٧).

وقد اتبعت إيران، سياسة المساومة مع بريطانيا، إذ إنها ربطت اعترافها بالاتحاد العربي(إتحاد الإمارات التسعة)، والذي تدعمه بريطانيا، مع تسوية لقضية البحرين والجزر العربية، وقد تأكد ذلك عندما استنكرت الحكومة الإيرانية في ١٩٦٨/٧/٨، قيام ذلك الاتحاد في بيان لوزارة خارجيتها، والذي جاء فيه "بأن تأسيس مايسمى بالاتحاد الكونفدرالي، لإمارات الخليج العربي الذي يتضمن جزر البحرين، هو أمر مرفوض من قبل إيران"، وقد صرح وزير الخارجية الإيراني، بأن المعارضة الإيرانية لإنشاء الاتحاد، ليس من أجل المطالبة بالبحرين فحسب، بل للمطالبة بعدد من الجزر الخليجية الأخرى(٦٨)، ولم يذكر أسماء تلك الجزر،ولكنه يعني جزر طنب، وأبو موسى(٦٩)، وللضغط على البريطانيين ، للحصول على الجزر الثلاث، ذكرشاه إيران خلال مؤتمر صحفي عقد في نيودلهي بتاريخ١٩٦٩/١/٤،بأنه " إذا لم يرغب أبناء البحرين الارتباط ببلدي، فإن إيران ستقوم بسحب إدعاءاتها الإقليمية بهذه الجزيرة الخليجية، وستحترم رغبة شعبها، إذا حصلت الموافقة الدولية على ذلك(٧٠)، وعلى هذا الأساس ، فقد قدمت إيران طلبًا للسكرتير العام للأمم المتحدة في١٩٧٠/٣/٩،حثته بالقيام بمساعيه حول هذا الموضوع ، وبالفعل فقد أعتمد مجلس الأمن بتاريخ١٩٧٠/٤/٣٠، تقرير بعثته التي أرسلها إلى البحرين للفترة٣/٢٩/ وحتى ١٩٧٠/٣/١٨، والذي أكد أن غالبية الشعب البحريني، يرغب بالاستقلال في دولة لها سيادتها وحريتها في تقرير علاقاتها الدولية، وبناءً عليه، فقد صادقت الحكومة الإيرانية ممثلة ببرلمانها على هذا التقرير، وأقامت مع البحرين علاقات دبلوماسية(٧١).

وفي الوقت الذي تم فيه، تسوية قضية البحرين، وتنازل إدعاءات إيران بصددها، جعلت إيران اعترافها بمشروع الإتحاد مشروطًا بتسوية مطالبها بالجزر العربية الثلاث، وعارضت استمرار السيطرة البريطانية على منطقة الخليج العربي، فقد أكد رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا، بأن أمن المنطقة يقع على عاتق دولها، كما عارض الشاه، في

تموز ١٩٧٠، استمرار الوجود البريطاني، معلناً بأن عصر الاستعمار قد انتهى وهددت إيران بلسان رئيس وزرائها ، ووزير خارجيتها، باللجوء إلى القوة، في حال عدم حل مشكلة الجزر قبل الانسحاب البريطاني(٧٢)، وعلى هذا الأساس، واصلت إيران مساعيها بالتفاوض مع بريطانيا في ١٩٧١/١١/٢١، وكانت نتيجة تلك المفاوضات، هي إعطاء الحرية لإيران بالسيطرة على الجزر، قبل أو بعد الانسحاب، وفعلًا قامت إيران، بالإنزال العسكري والسيطرة عليها في ١٩٧١/١١/٣٠، أي قبل يوم واحد من إتمام الانسحاب البريطاني من المنطقة، عندها فقط اعترفت إيران بدولة " الإمارات العربية المتحدة "، التي تشكلت من كل من: أبوظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، والفجيرة، وأم القيوين، في ١٩٧١/١٢/٢، وفي نفس اليوم وخلال ساعة واحدة من إعلان الاتحاد(٧٣).

الخاتمة:

لقد كان للانسحاب البريطاني من منطقة شرق السويس، والخليج العربي تحديدًا، من أهم التطورات السياسية التي شهدتها هذه المنطقة من العالم، وتأثيرها الحيوي كان لابد أن يؤثر على دول المنطقة العربية ككل ومنها العراق وإيران على وجه التحديد، فقد كانت هاتان الدولتان تعيشان حالة من التغيير السياسي كل حسب مفهومه الآيدلوجي للحكم، فإيران الشاه، التي رحبت وهلّلت لهذا الانسحاب ، كانت تصبو إلى أن تأخذ دورها في الخليج العربي الذي كانت بريطانيا تقف حائلًا دونها من ممارسته، والمعطيات الدولية ووقوف الولايات المتحدة الأمريكية، كان يعطيها الدعم في ذلك، كي تعود الدولة المهيمنة على الخليج العربي.

أما العراق، الذي رحب أيضا بالانسحاب البريطاني من الخليج العربي، منطلِقًا من نظرته العقائدية بوجوب خروج كل الدول الاستعمارية من المنطقة، وترك شعوبها في أن تمارس سيادتها على أراضيها، إلى جانب كونه "العراق" كان يصبو إلى أن يمدَّ يد العون والمساعدة للدول الخليجية ككل في تحقيق استقلالها وحريتها، ومن جانب آخر كان العراق يحاول أن يُبدد نظرة دول المنطقة عنهُ من إنه بلد راديكالي طامع في السيطرة على

مقدرات جيرانه، وعلى هذا الأساس وفي وقت مبكر، فقد حاول في أن يبدأ بفتح صفحة جديدة من التفاهم المبني على حسن الجوار واحترام سيادة البلدان بمقتضى القوانين الدولية، وبالفعل فقد قام رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى بزيارة رسمية إلى إيران بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٤، والتقى وزير خارجيتها، وتناول الطرفان العلاقات السياسية والاقتصادية، وتدارسا المواقف الإقليمية بعد الانسحاب البريطاني، غير أن تطور الأحداث في العراق، وسقوط حكومة عبد الرحمن عارف١٩٦٦-١٩٦٨، والتغير السياسي في ١٩٦٨/٧/١٧، وتولي الرئيس أحمد حسن البكر وحزب البعث العربي الاشتراكي لمقاليد السلطة في العراق، حال دون التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين حول المسائل المذكورة .

أما الجانب الآخر، وهو دول الخليج العربية، فكانت مواقفها لا تحسد عليها، حيث ان المنطقة كانت أصلًا تمر بمرحلة حرجة من الاضطرابات، فالموقف الإيراني من البحرين والجزر العربية، ومفاوضات مشيخات الساحل العماني التي تفاوتت بين النجاح والفشل، لولا الدور الكبير الذي لعبه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، لما رأى إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة النور...

المصادر:

(*) سري ، وزارة الخارجية والكومنولث ، تقرير سياسي رقم ، توزيع عام / العراق / ٧ / شباط- فبراير/١٩٧٤. ٧٤/١٦٨ . RR 6/5 SECRET. C. (57). 138. 7ih, June, 1957

١) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني – الامريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج ١٩٢٨-١٩٣٩، دار الرشيد النشر والتوزيع – بغداد-١٩٨٢، ص٢٣.

٢) مصطفى عبدالقادر النجار، شركة الهند الشرقية – ملامحها وأبرز سماتها في الخليج، مجلة دراسة الخليج والجزيرة العربية، الكويت العدد١٥ تموز ١٩٨٢، ص١٠١-١٠٤.

٣) صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠، بغداد ١٩٧٩، ص ٩٧.

٤) عائشة راتب، العلاقات الدولية – العربية، دار النهضة الحديثة- القاهرة ١٩٧٨، ص ٣٢٤، جمال زكريا قاسم، بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الأولى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت ١٩٧٥، العدد(٣) ص٩٦-٩٧. مصطفى عبدالقادر النجار وآخرون، تأريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، جامعة البصرة ١٩٨٤، ص١٠٨، سحر أحمد ناجي الدليمي السياسة البريطانية في الخليج العربي خلال الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ٢٠٠٢، ص١٣.

٥) عبدالعزيز عبدالغني أبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، بغداد ، ١٩٧٨، ص ١٧.

٦) نوري عبدالبخيت السامرائي، الصراع بين روسيا وبريطانيا حول فارس والخليج العربي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مجلة الخليج العربي، المجلد (١٨) العدد ٣-٤، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨٦، ص٦٩.

٧) صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج العربي، القاهرة ١٩٥٦، ص ١٥٢-١٥٣.

٨) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة ١٩٦٥، ص٢٠٥، حسين محمد القهواتي، الصراع العثماني البريطاني في الخليج العربي١٨٧١-١٩١٤، ص١١٢، مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، المصدر السابق، ١٢٠.

٩) هاشم صالح التكريتي، التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى، مجلة المؤرخ العربي، العدد٢٧، بغداد ١٩٨٦، ص٤٢، صائب عبد الحميد شعث، الاحتكارات الدولية والخليج العربي، منشورات الأهالي – المنامة، ١٩٧٨، ص١٨.

١٠) بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الكويت ١٩٨٨، ج٢ ، ص٢٧٨. صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٢.

١١) محمود علي الداود ، تقاطع مصالح القوتين الاعظم في الخليج العربي ، مجلة الخليج العربي، مجلد ١٩ ، العدد ٣ ، جامعة البصرة ١٩٨٧، ص ٣٢

١٢) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩٤٥-١٩٧١، ج٤، ص١٩.

١٣) محمود علي الداود، المصدر السابق، ص٧٦.

١٤) محمد جاسم محمد النداوي، امن الخليج العربي، دراسة في صراع القوتين العظمتين في الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٨٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد،١٩٨٦، ص٢٠؛ جان جاك بيريبي، الخليج العربي، ترجمة سعيد الغز ونجدة هاجر، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت،١٩٥٩، ص٥٣-٥٤.

١٥) أحمد رشيد ، السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال ، السياسة الدولية(مجلة) ، ع ٤ ، القاهرة ، تشرين أول ١٩٦٨، ص١١٧.

(*) البريمي: هي عبارة عن ثمان واحات تقع بين إمارة أبو ظبي وسلطنة عُمان والسعودية، وقد احتلتها السعودية عدة مرات في القرن التاسع عشر، وأندلعت الأزمة عام ١٩٤٩، حيث تدخلت بريطانيا إلى جانب أبو ظبي في حل هذا النزاع، مما أدى إلى توتر في العلاقات البريطانية السعودية..أنظر إلى جي. بي. كيلي. الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ترجمة خيري حماد، بيروت ١٩٧١، ص٢٢١-٣١٤.

١٦) بنسون لي. جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية، في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، القاهرة ١٩٩١، ط١،ص٦٢.

١٧) محمود علي الداود، تقاطع مصالح القوتين الأعظم في الوطن العربي، مجلة الخليج العربي، المجلد١٩، العدد٣، جامعة البصرة، ١٩٨٧، ص٣٢.

(*) مبدأ آيزنهاور: بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر، الذي قادته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عام ١٩٥٦، أصيبت السياسة الغربية بانتكاسة شديدة، مما دعى الرئيس الأمريكي إزنهاور إلى أن يبعث برسالة إلى الكونغرس الأمريكي في ١٥/كانون الثاني- يناير/١٩٥٧، دعا فيها إلى ملء الفراغ في الشرق الأوسط بعد هذا العدوان، وتقديم المساعدات واستخدام القوة العسكرية لحماية الدول التي ترتبط بعلاقات قوية مع أمريكا ثم القيام ببرامج معونات عسكرية أمريكية لدول المنطقة وأطلق على تلك السياسة بنظرية(ملء الفراغ) ينظر: ريتشارد بارنت، حروب التدخل الأمريكية في العالم، ترجمة منعم النعمان، دار ابن خلدون للطباعة، بيروت ١٩٧٤،ص ١١٦-١١٧. وللمزيد من التفاصيل حول مبدأ ايزنهاو أنظر : عهود عباس احمد ، مبدأ ايزنهاو والسياسة الامريكية اتجاه الوطن العربي ١٩٥٧- ١٩٥٨ . كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٨ .

١٨) محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية المصرية ١٩٥٢-١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- جامعة الموصل،١٩٩٩، ص٦٨.

١٩) أحمد شوقي عبد مجيد، العراق ومشيخات الساحل العماني، ١٩٥٨-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠١٥، ص١٥٢-١٥٣.

٢٠) أحمد شوقي عبد مجيد، المصدر السابق، ص١٥٢.

٢١) محمد علي محمد التميم، المصدر السابق ، ص٦٨.

٢٢) محمود علي الداود، تقاطع مصالح القوتين الأعظم في الوطن العربي، مجلة الخليج العربي، المجلد١٩، العدد٣، جامعة البصرة، ١٩٨٧، ص٣٢.

23) Sick Gary: The Middie East and the United States, P. 278.

٢٤) دوكلاس ليتل، الإستشراق الأمريكي، الولايات المتحدة والشرق الآوسط منذ١٩٤٥، ترجمة طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٩، ط١، العدد١٩٠٠، ص٦٠٩-٦١١.

٢٥) زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي ، مبدا كارتر ، معهد الإنماء العربي ، بيروت – لبنان ١٩٨٢ ، ط١، ص٦٠.

*) يوجين روستو، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية في عهد الرئيس (جونسون) وشقيق والت روستو، مستشار الأمن القومي الأمريكي، ينظر:

(Schoenbaum, David: The United States and the State of Israel,P.151.152)

٢٦) دوكلاس ليتل ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ ، منى سحيم حمد آل ثاني ، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الفترة مابين ١٩٤٥-١٩٧٦ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الزقازيق،مصر ١٩٩٦، ص ٢٥٩. لمزيد من التفاصيل حول مبدأ نيكسون وتاثيره في منطقة الخليج العربي انظر : جواد كاظم حطاب الشويلي ، مبدأ نيكسون واثره في منطقة الخليج العربي ١٩٦٩- ١٩٧٩،دار مكتبة البصائر، بيروت، لبنان.الدار البيضاء ، العراق ، بغداد . ٢٠١٤ .

٢٧) مايكل بالمر، حراس الخليج، تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي١٨٣٣-١٩٩٢، ترجمة نبيل زكي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٥، ص٨٩.

٢٨) ربطت الرئيس الأمريكي جونسون بشاه إيران محمد رضا بهلوي، علاقة صداقة متينة تمتد منذ أن كان الأول نائبًا للرئيس كيندي، وقد انعكست تلك الصداقة إيجابيًا على العلاقات بين البلدين،

ففي زيارة للشاه لأمريكا في حزيران- يونيو١٩٦٤، وصف جونسون إيران بأنها ألمع بقعة في الشرق الأوسط، أنظر: آمنه إبراهيم القرم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني (٢٠٠١-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القدس ٢٠٠٧، ص٣٥.

٢٩) دوكلاس ليتل، الإستشراق الأمريكي ، المصدر السابق، ص٢٥٦.

٣٠) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي ، تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، رسالة ماجستير منشورة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ٢٠٠٦ ، ط١ ، ص٣٠٩ .

٣١) جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية، سلسلة محاضرات الإمارات، أبوظبي، مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٧، ص٢.

٣٢) صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢، ص ١٤٩.

(*) إستراتيجية شرق السويس: والمقصود بها تطبيق الإستراتيجية الخاصة بالانسحاب العسكري من المنطقة الممتدة من الخليج العربي إلى سنغافورة في جنوب شرق آسيا، ينظر إلى ألكسي فاسيليف، بترول الخليج العربي والقضية العربية، القاهرة ١٩٧٨، ص٤٦.

٣٣) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٢.

٣٤) جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي، مصدر سابق، ص٢٦٧.

٣٥) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٣٢.

٣٦) صحيفة الطليعة البحرينية، العدد١٤٩٧، ٢١/تشرين الثاني-نوفمبر/٢٠٠٦.

(*) شهدت عدن ظهور حركة وطنية مقاومة للهيمنة البريطانية في الجنوب العربي، وكانت أعنفها تلك التي حدثت في الثورة المسلحة عام ١٩٦٢،في اليمن الشمالي، التي حاولت فيها بريطانيا عرقلة مسيرة تلك الثورة ولكنها لم تنجح، مما حدا بها أن تعترف بالجبهة القومية لتحرير الجنوب كممثل شرعي للشعب العربي في اليمن الجنوبي، بصدور مرسوم ملكي بريطاني في٢٨/تشرين الثاني-نوفمبر/١٩٦٧،أعلن فيه إنهاء الحماية البريطانية على منطقة الجنوب العربي، ونقل السيادة إلى جمهورية اليمن الديمقراطية اعتبارًا من٣٠/تشرين الثاني-نوفمبر/١٩٦٧..أنظر:جاسم محمد

حسن العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، دار أبن الأثير للطباعة والنشر-الموصل ٢٠٠٥،ص ٢٨١-٢٩٤.

٣٧) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص١٥٠.

38) O.John Campbell, Defence of the Middle East, problems of American policy,(New York,1953)p.285.

٣٩) مجلة العربي الكويتية ، العدد ٩٣، آب-أوغسطس ١٩٦٦، ص٩٧.

٤٠) انطوان متي، الخليج العربي من الإستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية ١٧٩٨-١٩٧٨، دار الجيل – بيروت ١٩٩٣، ص٧١.

٤١) بطرس بطرس غالي، " الإنسحاب البريطاني" مقال منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٤، السنة التاسعة، القاهرة، تشرين الأول-اكتوبر/١٩٧٣، ص١١٤.

٤٢) عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، من الوثائق البريطانية في تاريخ الخليج والجزيرة العربية، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين ٢٠٠١، ص٤٤١.

(Telegram From Bullard to FCO, (Dubai ،PRO,FCO8/102.

٤٣) صحيفة الخليج الإماراتية، الوثائق البريطانية المنشورة في الصحيفة المذكورة بتاريخ ٤ / شباط- فبراير/٢٠٠٠.

٤٤) خالد العزي، الخليج العربي ماضيه... وحاضره، بغداد ١٩٧٢، ص٤٧. أنظر يحيى حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، دار العلم ١٩٨٩، ص١٩.

٤٥) محمد داخل كريم السعدي، إيران ودول الخليج العربي(١٩٦٨-١٩٧٨) إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية / جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص٥٤.

٤٦) إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١، بغداد١٩٧٦، ص١٦٨-١٧٢، وللمزيد: الوثائق البريطانية المنشورة في صحيفة الخليج الإماراتية، بتاريخ ٤/شباط-فبراير/٢٠٠٠.

٤٧) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد جودين مركز دراسات الخليج العربي – البصرة ١٩٨٤، ص ٤٣٤-٤٣٥.

٤٨) خالد العزي، المصدر السابق، ص٢١٥-٢١٦، جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر١٩٤٥-١٩٧١، دار الفكر العربي – القاهرة ٢٠٠١، ج٤، ص١٣٥.

٤٩) محمد داخل كريم السعدي، مصدر سابق، ص٣٦.

٥٠) محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٩٨، ص٣٣٨، ص٣٩، جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي، مصدر سابق، ص٢٨٢، ٢٨٣.

٥١) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت ٢٠٠٠، ص٢٣٣.

٥٢) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٤، مصدر سابق، ص٢٧٣، وصلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، مصدر سابق، ص١٥٢.

٥٣) عائشة علي السيار، الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة للوحدة بين إمارات الساحل العماني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات، ٢٠٠١، ص١٥٦، ينظر: جريدة الثورة العراقية، ١٩٧٠/٧/١٨.

٥٤) جريدة السياسة الكويتية بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٨،

٥٥) جمال زكريا قاسم، تأريخ الخليج العربي..... المصدر السابق، ص٢٨٣،٢٨٢. أنظر: أحمد شوقي عبد المجيد، مصدر سابق، ص ١٦٣. مجلة صوت الخليج، العدد ٣٤٦،البحرين، الصادرة ١٩٦٩/١٠/١٤.

56) Chubin and Sabih, The Foreign Relations of Iran, California, 1974. P265.

٥٧) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية١٩٤١-١٩٧٣، مع: علي حسين فياض، عبد المجيد حميد جودي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، سلسلة إيران والخليج العربي(٢٠) جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص٤٢٨.

٥٨) ر.م. بوريل. الخليج العربي، ترجمة مكي حبيب المؤمن، مراجعة عبد الأمير محمد أمين، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٩٧٦، ص١٧٦.

٥٩) بيتر مانجولد، تدخل القوى الكبرى في الشرق(الخليج العربي والجزيرة العربية) ترجمة فاضل زكي محمد، الصراعات الغربية في الخليج العربي، مجموعة بحوث مترجمة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة(٧١)، جامعة البصرة١٩٨٣، ص٩١.

٦٠) ريتشارد نيكسون، الحرب الحقيقية، مذكرات ريتشارد نيكسون، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة(٤٩) جامعة البصرة١٩٨١، ص٢٢.

٦١) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص٤٢٩.

62) (M. S . Agwani, Politics in the Gulf, New Delhi, Jawaher Lala Nehru University 1978, p22-23.

٦٣) محمد جاسم النداوي، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينات، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة(٨٤)، جامعة البصرة١٩٩٠، ص٦٦.

٦٤) محمد هاشم خويطر الربيعي، التنافس الإيراني-السعودي على الخليج العربي ١٩٢٢-١٩٨٨، ط١، دار مكتبة البصائر، بيروت٢٠١٢، ص١٢٥-١٢٦.

٦٥) الربيعي، المصدر السابق، ص١٢٧-١٢٨، روح الله رمضانين المصدر السابق، ص٤٣٣-٤٣٤.

٦٦) لمراجعة تفاصيل أكثر بشأن السياسة السوفييتية في منطقة الخليج العربي، يمكن مراجعة، ر.د. ملكورن، السياسة السوفييتية في الخليج العربي، دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي، ترجمة خليل علي مراد، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة(٦٧) جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص٧-٣٧، كذلك أنظر: جواد كاظم حطاب، السياسة السوفييتية تجاه الخليج العربي في السبعينات، مجلة المؤتمر العلمي الأول ١-٢ كانون الأول- ديسمبر٢٠١٠، الجزء الثاني، كلية التربية، جامعة ميسان، ص٣٦٦-٣٧٩.

67) Chubin. Op.Cit. p. 270, New York times. 17 Jun 1968

٦٨) جريدة نيويورك تايمز، المصدر نفسه..

٦٩) الربيعي، المصدر السابق، ١٢٩، رمضاني، المصدر السابق، ص٤٣٤-٤٣٥.

٧٠) ر. م. بوريل. الخليج العربي، مصدر سابق، ص٥٠.

٧١) سيد جليل الدين المدني، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، منظمة الإعلام الإسلامي، ط١، طهران١٩٩٣، ص٢٢١.

٧٢) ر. م. موريل . الخليج العربي ، المصدر السابق

٧٣) سيد جلال الدين المدني. المصدر السابق ،ص ص ٢٢٢.